

المجتمع المدني في تونس والتحول السياسي : رهانات المسألة الديمقراطية

محمد العربي العياري*

مقدمة

أُتاحت التحولات الديمقراطية في تونس، إمكانيات مهمة للنخب السياسية والفكرية لاكتشاف وإعادة اكتشاف المجتمع المدني. كان ذلك من خلال الاطلاع على ملامحه الجديدة، والتعرف على فاعلين جدد من مسالك ومسارات مختلفة، أدوا وظائف وأدوارا غير تقليدية. كما أبانت هذه التحولات عن إنهاء حالة الاحتكار للحقل السياسي، الأمر الذي مكّن المجتمع المدني من لعب أدوار مهمة سياسيا واجتماعيا. كانت هذه الأدوار مصدر إثراء للمشاركة السياسية وتغذية للمساهمة في الشأن العام. تمكّن المجتمع المدني في تونس، من ابتكار أشكال مُستحدثة من الاحتجاج والضغط والمشاركة في صناعة القرار السياسي، والتموقع في مراكز متقدمة في علاقة بالدولة والمجتمع. كما كشفت إدارة مرحلة الانتقال الديمقراطي على نشأة علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع المدني، إذ أعيد رسم الفضاءات والحيز السياسي والمدني وقواعد اللعبة السياسية والمدنية. انطلاقا من ملاحظات ألكسيس دي توكفيل¹ Alexis de Tocqueville حول «الدولة الديمقراطية التي تُعاش وتتوازن مع مجتمع مدني ويكملها في نفس الوقت»²، وتنظيرات أنطونيو غرامشي³ Antonio Gramsci حول أدوار المجتمع المدني، إضافة الى أطروحات إميل دوركهايم Emile Durkheim حول «الحاجة إلى شبكة أمان من المؤسسات المدنية بين الدولة والفرد»⁴، يُمكن فهم تلك العلاقات والأدوار والتموقعات والقدرة على الانتقال من مُتقبل إلى مُرسل للحدث، وقُدرة المجتمع المدني على انتاج ذاته خارج الأحزاب وداخل الدولة، من خلال توظيف الوسائط الرقمية -إضافة الى وسائل المشاركة والاحتجاج التقليدية- حيث تصاعد دور تكنولوجيات التواصل الحديثة في الحشد والتعبئة والاحتجاج، ومواجهة أزمات الديمقراطية التمثيلية والاعتراف والشرعية⁵ المتبادلة بين الدولة وبقية الفاعلين الاجتماعيين، فضلا عن التظاهرات الجديدة للروابط بين الفرد و المجتمع.

تأكدت هذه الأدوار مع الانفتاح السياسي لحظة 2011، ومارافقها من أطر دستورية وقانونية تُنظم إدارة الشأن العام، حيث توسّعت منظومة المشاركة الاجتماعية والسياسية وتبلورت تعبيرات مدنية متنوعة غيرت

* باحث بمركز الدراسات المتوسطة والدولية.

¹ De Tocqueville Alexis, (2005), De la démocratie en Amérique, L'Harmattan, Paris.

² عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 61.

³ عبده حقي، في معنى الهيمنة الثقافية، الرابط : <https://alittihad.info/%D9%81%D9%8A> - منشور في : 2021/4/7. شوهده في : 2022/9/20.

⁴ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 62.

⁵ ADDI Lahouari (1995), *l'Algérie et la démocratie*, la découverte, Paris.

أكتوبر 2022

ورقات بحثية

مع الاهتمام بالمسألة الديمقراطية، في ظل واقع جديد وتحولات سياسية واجتماعية وثقافية، أمكن الاستفادة منها في إطار دعم النشاط المدني والحزبي، داخل مصفوفة تغذية المشاركة في الشأن العام، وتعزيز قدرات الأفراد-المواطنين في عملية فهم الانتقال الديمقراطي ومؤسساته، والمساهمة فيما يتعلق بالبناء الديمقراطي في تونس. مكّنت هذه القدرات التنظيمية والتعبوية من الدفاع على مكتسبات عشرية الانتقال الديمقراطي في محطات مختلفة، وفي مناسبات متعددة؛ وقد شكّلت لحظة 25 جويلية 2021 فرصة مُتجددة رغم اختلاف السياق والظروف، لتُجدد قوى المجتمع المدني في تونس انخراطها في مواجهة ورفض مشروع وأد الديمقراطية والارتداد على المكتسبات التشريعية والسياسية والحقوقية والمدنية، إذ كان لمختلف القوى المدنية أدوار وحضور متنوع ومتعدد في إطار رفض الانقلاب على الشرعية الثورية - الانتقالية. مع مُروره بمختلف المحطات الاحتجاجية سواء في الشارع أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو البيانات والتحركات الميدانية وغيرها، فرضت لحظة 25 جويلية 2021 إعادة التفكير في كيفية تنظيم قوى وطريقة الاحتجاج والمعارضة، والنظر في العلاقة بين المجتمع المدني والتحولات السياسية الراهنة، في علاقة بالمشاركة الرسمية والدور الاحتجاجي، وأيضا ما تطرحه هذه التحولات من رهانات تهم المسألة الديمقراطية في تونس.

1 - المجتمع المدني في تونس : بين المشاركة الرسمية والدور الاحتجاجي

تعددت طرائق وأصناف وتعبيرات المشاركة الرسمية وغير الرسمية لقوى المجتمع المدني في تونس فيما يهم الشأن العام، حيث تزامن الانتقال الديمقراطي مع «هبة» مدنية استفادت من منسوب الحريات والتشريعات التي ضمنت مشاركة واسعة لمنظمات المجتمع المدني، والرغبة في التوفيق بين سلطة الأغلبية وضمان الحريات والحقوق الفردية باعتبارها «أحد التحديات الأساسية التي يمكن أن تواجه أي عملية تحوّل ديمقراطي في مساره الدستوري»⁹. لم يكن ظهور المجتمع المدني في تونس نتيجة لثورة 2011، بل

العلاقة بالسلطة وبكيفية إدارة الشأن العام في ظل وجود شبكات المصالح ودوائر المناصرة التي تشكّلت. يُضاف إلى ذلك تنامي الاحتجاجات المواطنة من خارج الأطر السياسية التقليدية للديمقراطية التي اتخذت من الشارع والساحات العامة ووسائل الإعلام التقليدي وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة فضاء لها. عبّر كل ذلك على الوظائف الجديدة التي يؤمّنها المجتمع المدني ونضاله من أجل توفير الشروط الضرورية لتأسيس الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها وتجديد ممارستها، وذلك في مراحل الانتقال الديمقراطي بشكل خاص. يظهر المجتمع المدني في تونس كمكوّن هام تمكّن في بعض المراحل من افتكاك الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية أو التقليل منها لصالحه، حيث فرض نفسه كفاعل سياسي شرعي يُؤثّر في السياسات العمومية ويضغط عبر قدراته التعبوية خاصة أثناء إدارة الانتقال السياسي والتوجّه نحو إرساء التعددية⁷ وتأسيس المطلب الديمقراطي⁸ وما يثيره كل ذلك من رهانات على مستوى الشرعية السياسية. استفاد المجتمع المدني من الديمقراطية التونسية والتعددية السياسية والمدنية؛ وتمكّن من إنشاء بيئة مناسبة للمشاركة في الشأن العام وتجديد قدراته التعبوية والنضالية وأيضا، تجديد بنيته التنظيمية والمشاريع والأنشطة ذات العلاقة بالشأن المدني والسياسي، بنوع من المرونة التي ترافقت مع تدوير النخب داخله، وتحيين وسائل انخراطه فيما يهم الحياة السياسية. كما نجح المجتمع المدني في تونس - الى حد ما - في خلق ديناميات سياسية نسوية متنوعة ومكثّفة لعبت فيها المرأة أدوارا رئيسية مختلفة، من خلال الاستثمار في منسوب الحريات وكثافة التشريعات التي ضمنت وشجّعت على مثل تلك الاسهامات. في هذا السياق، شهدت الحياة المدنية طفرة في مستوى عدد الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي توزعت على جمعيات ومراكز بحث ومنظمات تهتم بمسائل التكوين والمساندة وغيرها مما يتعلق بالممارسة المدنية. لم تخل تلك الأنشطة من توازي العمل المدني

⁶ ROSANVALLON, P (2006), *La contre-démocratie. La politique à l'âge de la défiance*, Seuil, Paris.

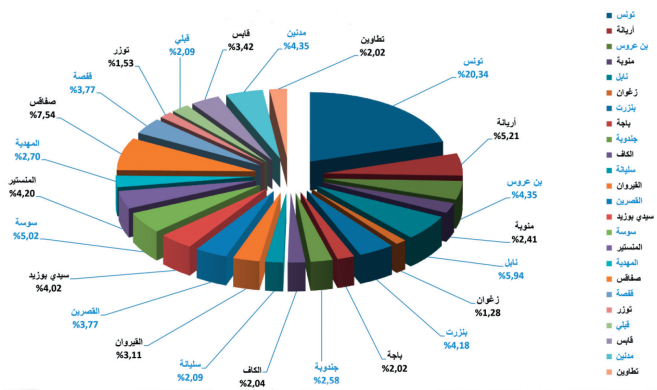
⁷ CAMAU M (SD) (1991) *Changements politiques au Maghreb*, Editions du CNRS, Paris.

⁸ FERRIE J-N et SANTUCCI J-C (SD) (2006), *Dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord*, CNRS éditions, Paris.

⁹ كمال جعلاب، دولة القانون الديمقراطية: إشكالية القانون ومتطلباته الدستورية. مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9 (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 20.

يُدلُّ هذا التنوع في نشاط الجمعيات المدنية في تونس، على مواكبة المجتمع المدني للتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تزامنت مع لحظة 2011، مع بروز قضايا جديدة تهم فئات اجتماعية معينة مثل قضايا البيئة والجندر، وغيرها من القضايا التي أصبحت جزء من السياسات وقضايا المناصرة التي تتبناها منظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي. في نفس السياق، انفردت مؤسسات المجتمع بميزة لم تتوفر عند غيرها من المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب السياسية، ونعني بذلك لامركزية النشاط المدني، إذ توزعت مؤسسات المجتمع المدني على كامل ولايات الجمهورية التونسية. يُقدّم الرسم الموالي توزيع الجمعيات حسب الولايات.

شكل عدد 2 : توزيع الجمعيات حسب الولايات



المصدر : مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات

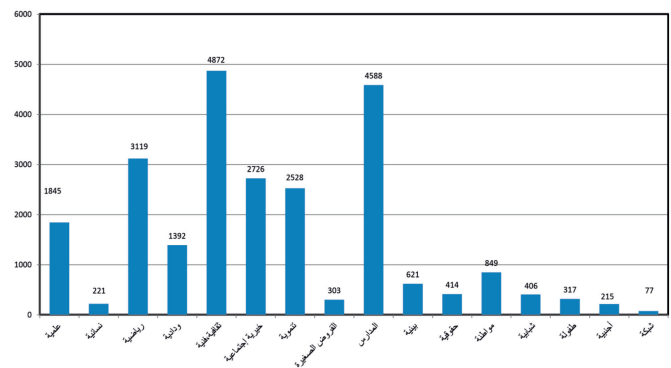
رغم تواجد أكبر عدد من الجمعيات في تونس العاصمة (20.34%)، إلا أن باقي الولايات تُسجّل تواجد منظمات المجتمع المدني، والتي توزعت اهتماماتها مثلما يدل الرسم عدد 1 على أنشطة متنوعة، تُحاول تغطية احتياجات التنمية المحلية بأشكالها وأنماطها ومواضيعها المتعددة.

مكّن هذا التوزيع وتعدد النشاط من تحقيق نوع من التوازن ساهم -بدرجة ما- في تخطي محطات مهمة في سياق إنجاز الانتقال الديمقراطي، وتحصيل عائدات دستورية وسياسية مهمة أثّرت على كامل السياق الانتقالي. إلا أن أزمات الديمقراطية التمثيلية، وعجز النخب السياسية في محطات مختلفة على إدارة الشأن العام، خلقت تصدّعات وصراعات بين المجتمع المدني وباقي الفاعلين من أحزاب ومؤسسات في تونس. إذ أن صراعات

لعبت عديد المنظمات والجمعيات أدوارا في مناهضة الاستبداد السياسي قبل ذلك، وأسهمت بطريقتها في تغذية الرفض المدني والسياسي والاحتجاج على دولة ما قبل 2011¹⁰. غير أن لحظة الانتقال الديمقراطي أثّرت بشكل بنيوي وعميق على تمثّلات الناشطين والنخب السياسية ومختلف الفاعلين، لأدوار القوى المدنية ومدى تأثيرها على مجريات الأحداث سياسيا وثقافيا واجتماعيا، حيث أصبح المجتمع المدني شريكا في تدوير الفكرة السياسية ومُساهما في ورشة تدبير الانتقال الديمقراطي بشقيه القانوني والسياسي. لعبت منظمات المجتمع المدني أدوارا محورية في تدعيم النظام الديمقراطي والخيارات السياسية منذ 2011، حيث خلقت ما أسماه مونتسكيو Montesquieu الرقابة والموازنة Checks and Balances إذ «اتخذ المجتمع المدني شكل حكم القانون والفصل بين المجتمع والدولة والتوازن بين السلطات أو التوازن بين القوى في الدولة»¹¹.

في هذا السياق، بلغ عدد الجمعيات المدنية في تونس 24507 جمعية سنة 2022، توزعت على 16 مجالا للنشاط¹²، تتوزّع تفصيلا حسب الشكل الموالي.

شكل عدد 1 : توزيع الجمعيات حسب مجال النشاط



المصدر : مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات

¹⁰ راجع : المجتمع المدني كما يراه الطاهر لبيب، الصادق بلعيد، عبد العزيز لبيب، محمد الكيلاني، جلول عزونة، رشاد بن مبروك، أحمد الكيلاني. ندوة من انجاز : الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، فرع حمام الأنف-الزهاء. تونس 1991، (صفاقس : دار صامد، 1991).

¹¹ مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتير (القاهرة : مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، 2012)، ص 27.

¹² مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات. الرابط : http://www.ifeda.org.tn/ar/index.php?id_page=13&lang=ar

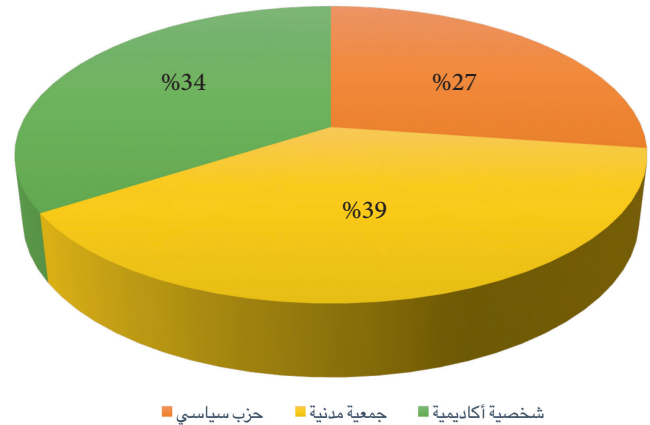
تُظهر الأرقام الواردة في الرسم أعلاه، الحضور البارز لمنظمات المجتمع المدني في تركيبة الهيئة التي تولّت ترتيب المرحلة السياسية لما بعد 2011. حيث تجاوزت نسبة المجتمع المدني مثيلاتها التي تهتم الشخصيات الأكاديمية والأحزاب السياسية (39%) للجمعيات المدنية مُقابل 27% للأحزاب السياسية و34% للشخصيات الأكاديمية). يُمثّل هذا الانخراط الواضح في عملية بناء الجسم التشريعي للانتقال الديمقراطي منذ بداياته، على رغبة المجتمع المدني في تونس في استثمار لحظات الحرية والتعددية من أجل «التركيز على المسائل التي يدور حولها نزاع عميق، والنظر فيما إذا كان هناك قاعدة أساسية يُمكن اكتشافها لاتفاق فلسفي سياسي وأخلاقي أو على الأقل، تضييق شُفّة الخلاف في الرأي على مستوى جذر الفروقات السياسية.¹⁴» كان لهذا الاستثمار عائدات مهمة لصالح المجتمع المدني خصوصا، وللديمقراطية التمثيلية في تونس عموما. حيث اتخذت هذه العائدات شكلا دستوريا تمثّل في أفراد المجتمع المدني بفصول في دستور 2014 تحديدا الفصول 35 من الباب الثاني و37 من الباب نفسه المتعلقان بالحقوق والحرّيات، والفصل 139 من الباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية.¹⁵ هذا وتعرّزت مساهمة المجتمع المدني في تونس من خلال تضمين أدواره صراحة ضمن مجلة الجماعات المحلية¹⁶ التي ضمنت بعض فصولها مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي، من خلال وجوب حضوره في اجتماعات السلط المحلية وصياغة مشاريع التنمية وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة، وقبلها، مشاركة المجتمع المدني في ورشات صياغة فصول المجلة. إضافة الى ذلك، حاولت السلط المختلفة بعد 2011 تشريك قوى المجتمع المدني في مراقبة أنشطتها، أو التفكير فيما تُنجزه تلك السلط من مشاريع وما تقترحه من سياسات وتصورات تُعنى بالشأن العام. من ذلك،

النخب السياسية وتكّلس السياسة في لحظات ما، وغياب الحلول أو تأجيلها، ساهمت مُجمّعة في تحويل المشاركة الرسمية إلى مشاركة احتجاجية تُطالب بما لم تستطع القوى السياسية والفاعلين، تحقيقه عبر آليات التشاركية والتوافق والتعددية.

أ - المشاركة الرسمية لقوى المجتمع المدني في الشأن العام

برزت منظمات المجتمع المدني كقوة فاعلة مباشرة بعد ثورة 2011، رغم أهمية التذكير بأدوار بعض المنظمات في تذكية الاحتجاجات التي مهدت للانتقال السياسي وتأطيرها قبل ذلك. مثّلت النقاشات السياسية والقانونية مباشرة بعد سقوط نظام ما قبل 2011، تعبيرا على ديناميكية التلاقي بين مختلف الفاعلين من قوى سياسية ومنظمات وشخصيات وطنية وفاعلين. إذ كانت منظمات المجتمع المدني في تونس، حاضرة بقوة ومساهمة في بلورة التصورات العامة حول مستقبل العملية السياسية. حيث كانت أولى محطات الالتقاء بين مختلف هؤلاء الفاعلين داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي¹³، إذ وقع تمثيل المجتمع المدني بـ 12 حزبا سياسيا و17 جمعية مدنية و15 شخصية أكاديمية وشخصيات وطنية.

شكل عدد 3 : بعض القوى المشكّلة للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي



المصدر : المولدي قسّومي، في مواجهة التاريخ. صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس (تونس: دار محمد علي الحامي، 2021)، ص 65.

¹³ أحدثت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بمقتضى المرسوم الرئاسي عدد 6 بتاريخ 4 مارس 2011.

¹⁴ جون راولز، العدالة كإنصاف : إعادة صياغة، ترجمة حيدر إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 86.

¹⁵ دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014. الرابط :

https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar

¹⁶ مجلة الجماعات المحلية. الرابط : <http://www.collectiviteslocales.gov.tn>

المدني القيام بمهام تتصل بالتكوين والدعم المادي والمعنوي لمختلف القوى المدنية والحزبية في تونس، خصوصا مع تلك الطفرة العددية التي شهدتها المشهد الحزبي والمدني، والتعددية السياسية والفكرية والأيدولوجية. يُسجل أيضا التنوع والتعدد في مستوى الأطروحات التي تتبنّاها مختلف منظمات المجتمع المدني في تونس، وتوزّعها بين القضايا السياسية والنسوية والبيئية وغيرها من القضايا التي أصبحت ذات صدى واهتمام عالمي، تعزّز خصوصا في فترة الانتقال الديمقراطي وما بعده، وما تبعه من بروز «فاعلين جُدد *nouveaux acteurs* وصراعات جديدة وصُور مُكوّنة للأنا والجماعات»²⁰،

بين المشاركة في الشأن العام المحلي، والمساهمة في أنشطة تتجاوز المحلي وتتشارك مع بعض قضاياها، كان للمجتمع المدني أدوار محورية في تأسيس المسار الديمقراطي والعمل على إنعاش ظروف ديمومته، والتفاعل مع أزماته وانتكاساته، من خلال التحوّل في بعض المناسبات، من المشاركة الرسمية، إلى أخرى غير رسمية أو احتجاجية.

ب - المشاركة الاحتجاجية لقوى المجتمع المدني في الشأن العام

لم يقتصر اسهام المجتمع المدني في تونس، على المشاركة الرسمية في مختلف الأحداث والمحطات السياسية والانتخابية. بل شهدت بعض الفترات نزوعا نحو المشاركة غير الرسمية أو الاحتجاجية، بفعل سياقات سياسية واجتماعية لم تكن وفق بعض مُمثلي المجتمع المدني، مُتناسبة مع روح الانتقال الديمقراطي وأهداف ثورة 2011. مثّلت تلك المحطات من وجهة نظر التحليل السياسي، تعبيرا صريحا على فشل النخب وهشاشة القوى السياسية. يكمن الفشل في عدم قدرة الفاعلين السياسيين على بلورة البدائل السياسية والاقتصادية والتنموية المُلحة، والانهماك في تسويات سياسية على حساب أهداف وطموحات السياق الانتقالي. بقدر ما فتحت الديمقراطية التمثيلية أبوابا أمام مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتواجد في مختلف مؤسسات وهيئات الدولة، إلا أن هذه الإمكانيات التشريعية

²⁰ آلان توران، برادغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 14.

نذكر ميثاق التعاون بين مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني¹⁷ الذي أطر عبر أبوابه الثلاثة، مبادئ التعاون بين الطرفين وكيفية وآلياته ووسائله. في السياق نفسه، لعبت بعض منظمات المجتمع المدني دور الرقيب فيما يهم أعمال السلطة التشريعية، أو في مختلف المحطات الانتخابية، سواء بمراقبة الانتخابات أو التعبئة لعملية التسجيل أو توفير فرص التكوين والمناصرة لمختلف الهياكل والأفراد والأحزاب والفاعلين.

اكتسبت منظمات المجتمع المدني في تونس نوعا من الدربة والخبرة فيما يهم المشاركة في الشأن العام، مما أكسبها رصيدا من الثقة والدراية بمختلف جوانب السياسة والاقتصاد والتنمية وغيرها من المسائل. ساهم كل ذلك، في خلق شبكات وتقاطعات تجاوزت المحلي لتُلامس الإقليمي والدولي، من خلال الانخراط النضالي والفكري في بعض القضايا العالمية، التي وجد فيها المجتمع المدني في تونس، فرصة لتقوية قدراته التنظيمية والمادية واللوجيستية. من ذلك، مشاركة المجتمع المدني في مناسبتين (2013 و2015) في فعاليات المنتدى الاجتماعي العالمي¹⁸. تلك المناسبات التي مثّلت اختبارا لقوى المجتمع المدني في تونس، ونشاطا يُمكنه من ربط الصلة بين ما هو محلي وما هو عالمي، ويتقاطعان في الرؤية والاهداف. من بين المحطات الأخرى التي تُسجل حضور المجتمع المدني، أنشطة اليوم العالمي للديمقراطية¹⁹ الذي كان فرصة للاهتمام بالأدوار المدنية-الى جانب الأدوار السياسية- التي تضطلع بها مختلف القوى الوطنية في علاقة بتعزيز الديمقراطية في تونس، والمحافظة على مكتسبات الانتقال الديمقراطي، وتدعيمه وخلق روافد مدنية للمناصرة والدعم. مع ذلك، تولّت مختلف منظمات

¹⁷ ميثاق التعاون بين مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني : الرابط : <https://legislation-securite.tn/sites/default/files/law>

¹⁸ المنتدى الاجتماعي العالمي هو الاجتماع السنوي الذي يعقده أعضاء الحركة العالمية لمناهضة العولمة بهدف تنسيق حملاتهم العالمية، وتبادل وتطوير المعلومات حول الاستراتيجيات التي يعملون وفقا لها، إضافة إلى التعارف فيما بين الحركات الناشطة في مختلف انحاء العالم وماهية القضايا التي يتبنونها.

¹⁹ اليوم العالمي للديمقراطية: يُحتفل باليوم العالمي للديمقراطية سنويا كل يوم 15 سبتمبر. أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا اليوم العالمي سنة 2007 ليكون فرصة لتبادل الخبرات والأفكار بين ممثلي الدول والهيئات ومنظمات المجتمع المدني.

وعى ذاتي يُقاوم الضغوط والاغراءات الوافدة إليه من الخارج»²³. تُمثل التجارب المتنوعة خلاصة النشاط الميداني لمنظمات المجتمع المدني، والتي كان يُراد الاستفادة منها في سياق تغذية الانتقال الديمقراطي بأسباب ديمومته والمحافظة على مكتسباته. غير أن هذه التجارب تعرضت في مناسبات سياسية وفي لحظات من الصراع بين مختلف الفاعلين، إلى محاولة تحويل عائداتها لصالح حسابات الفاعل السياسي، أو عدم الانتباه إلى ما يمكن أن تؤول إليه تفاصيل العملية التنموية بشقها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وخطورة التغاضي على مشاكل قد تعصف بشرعية الانتقال الديمقراطي برمتها، مثل البطالة والهجرة غير النظامية واغتراب الفاعل السياسي على المشاكل الحقيقية للدولة، إضافة إلى عدم قدرة بعض القوانين على مجاراة السياق الثقافي والاجتماعي. تحولت كل تلك المعطيات مُجمعة إلى أسباب عجلت بتحول المجتمع المدني إلى مُقاوم لما يُسمى بإغراءات الخارج، المُتمثلة أساساً في سوء إدارة الانتقال الديمقراطي. بذلك، انصرفت قوى المجتمع المدني إلى التنظيم والمشاركة من خارج السياقات الرسمية، بصورة احتجاج ورفض اتخذ صيغاً عديدة. استمرت حالة الرفض والقطيعة مع التحولات السياسية التي شهدتها تونس منذ 25 جويلية 2021، غير أنها اتخذت أشكالاً أكثر راديكالية لمواجهة التحولات السياسية، ومواكبة مُتغيرات الشأن العام.

2 - المجتمع والمدني والتحوّلات السياسية

عصفت لحظة 25 جويلية 2021 بكامل مكتسبات عشرية الانتقال الديمقراطي. حيث وقع تأميم السياسة لصالح الشخص الواحد، مع ما شهدته العملية السياسية من «تحويل عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية»²⁴. لم يستثنى هذا التحويل المؤسسات الوسيطة مثل منظمات المجتمع المدني من عملية إعادة توزيع موارد القوة

والحقوقية والسياسية، حلقت ناتجاً سلبياً في بعض الأحيان، تجسّد في تعادل سلبي بين ضدين متناقضين هما المجتمع المدني وجزء من الفاعلين السياسيين ومؤسسات الدولة. تحوّلت العلاقة بين هذين القطبين إلى حالة «جزر» وشبه قطيعة في مناسبات متعددة، مع بروز قوى المجتمع المدني كحائط صدٍّ أمام بعض مشاريع القوانين أو القرارات أو السياسات العمومية. وجدت منظمات المجتمع المدني نفسها أمام أحداثٍ أُعتبرت ردّة وتخلية عن المسار الثوري، مثل قانون المصالحة الإدارية والمالية، وقوانين المالية وتفاقم المشاكل الاجتماعية وفشل السياسات العمومية في علاقة بقضايا الهجرة والبطالة والحقوق والحريات، وبعض الإجراءات الاجتماعية لسلطة الانتقال الديمقراطي. أمام جُمود الفاعلين السياسيين وبعض الهيئات وانتكاسات المسار الانتقالي، انهمكت بعض قوى المجتمع المدني في تونس في بلورة بدائل والبحث عن مكان يُعيد من خلاله المجتمع المدني، ترتيب أحداثيات تحركاته، وطريقة تعاويه مع الشأن العام، وأيضاً قيادة وتأطير بعض التحركات الاحتجاجية. عبّرت مختلف الاحتجاجات على تبلور وعى جديد لدى مختلف قوى المجتمع المدني، أمكن من خلاله «تجاوز الثنائيات الجامدة بين السياسي والمدني»²¹. إضافة إلى ذلك، مثل فشل الانتقال الديمقراطي من الإيفاء بوعوده في مناسبات عديدة، قادحاً لتبلور حركات احتجاجية أُكّدت على القطيعة في بعض الأحيان مع مختلف القوى السياسية والفاعلين. إذ تقف منظمات المجتمع المدني «بجانب العقل ضدّ تعسف السلطة، والأهم من ذلك أنها تُناصر حقوق الفرد العامة، بحيث يمكننا أن نسمع في كل نزاع وفي كل حركة اجتماعية، دعوة إلى الحرية والمساواة والعدالة»²². لا تعني هذه المطالب، تراجع مكتسبات الانتقال الديمقراطي برمتها، غير أن سيرورة تطوّر مطالب منظمات المجتمع المدني، واصطدامها بتململ السياسات العمومية، وتردد النخب السياسية وعدم تحيين القوانين، فرض نوعاً من القطيعة بين المجتمع المدني والمشاركة الرسمية؛ ومن ثمة، التوجه نحو «المُدامجة بين تجارب شديدة التنوع في وحدة

²³ آلان توران، مرجع سابق، ص 264.

²⁴ حسين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي : إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات. الرابط :

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>

²¹ آصف بيّات، الحياة سياسة. كيف يغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 67.

²² آلان توران، مرجع سابق، ص 208.

حضورها في مختلف المحطات الاحتجاجية والتحركات الميدانية والبيانات، وغيرها من ضروب الرفض والاحتجاج المدني والسلمي. تظهر رغبة رئيس الدولة في «التخلص» من الأحزاب السياسية، وتحويل مجرى الأحداث السياسية لصالح مشروعه السياسي، ورؤيته للمساءلة الترتيبية التي تُؤطر تفاصيل العملية السياسية. غير أن العداء والرغبة في «تصفية» الساحة السياسية والمدنية في تونس من قبل رئيس الدولة، تظهر من وجهة نظرنا مُوجّهة نحو منظمات المجتمع المدني أكثر منه نحو الأحزاب السياسية. حيث تمتاز هذه المنظمات المدنية بجملة من الحوافز والمؤهلات التي تجعل منها نقطة الارتكاز في أية عملية لإعادة ترتيب الشأن السياسي العام، ومواجهة التحولات السياسية الراهنة. تتكثف هذه المؤهلات والحوافز في النقاط التالية :

- 1 - العدد المرتفع لمنظمات المجتمع المدني.
 - 2 - الامتداد والتواجد المحلي والجهوي والوطني.
 - 3 - مرونة وسلاسة التحرك والتواصل.
 - 4 - الإمكانات المادية واللوجيستية والتعبوية.
 - 5 - الدربة على التحركات الميدانية المباشرة.
 - 6 - تنوع وتعدد القضايا التي تُناصرها منظمات المجتمع المدني.
- تُمثل هذه النقاط، مُحركات تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالتموقع كخصم جدي لتوجهات رئيس الدولة، ولُمجمل الخطوات السياسية والتشريعية التي تُعيد رسم الخارطة السياسية للداخل التونسي. هذا، وتلعب منظمات المجتمع المدني أدوارا محورية في عملية تغذية الأحزاب السياسية بعناصر الاحتجاج البشرية والمعنوية واللوجيستية، خاصة مع الأزمات التي تعيشها مختلف الأحزاب السياسية في تونس، والعُزلة النسبية وأحيانا العميقة مع عموم المواطنين ومختلف المهتمين بالشأن العام. إذا ما وقع توظيف مُجمل تلك النقاط وحشدها في عمليات التعبئة الاحتجاجية -نظريا- أمام مشروع رئيس الدولة، فإن عناصر الاحتجاج والمعارضة الراديكالية والعميقة، سوف تكتمل في اتجاه كشف تناقضات السياسة ومواجهة التحولات السياسية التي تُعمّق الأزمات في تونس يوما بعد آخر. في نفس هذا السياق، تلعب بعض منظمات المجتمع المدني في تونس أدوار التغطية على بعض أنشطة الأحزاب السياسية من خلال التشبيك والتقاطع الفكري، والتوجهات الثقافية والسياسية والاجتماعية. لذلك،

وتحجيم أدوار الفاعلين، التي باشرها رئيس الدولة ولايزال عبر قوانين ونصوص تشريعية، تُعبّر على «عدم الثقة» في الأحزاب والبرلمانات وغيرها من الأجسام الوسيطة بين المواطن وبين عملية صنع القرار التي يفقد التداول العقلائي الذي يدور فيها في شؤون سياسات الحكومة معناه.²⁵ في هذا السياق، تظهر محاولات تحجيم وتقليص أدوار المجتمع المدني على ضوء ما تضمّنه دستور 2022 الذي غابت عنه إشارات للنظام الديمقراطي التشاركي، وحذف الباب السابع بما تضمّنه من ضمانات للتشاركية.²⁶ كما تكشف محاولات مراجعة المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات،²⁷ والحديث على مسألة تمويل منظمات المجتمع المدني، على رغبة الفاعل السياسي (رئيس الدولة) في التماهي مع «ديكتاتورية صاحب السيادة»²⁸ والتصرف وفق تمثلاته لمسائل الشرعية والمشروعية. استفادت الشعبية في حالتها التونسية من حالة الارتخاء السياسي، وعجز النخب السياسية في فترات مختلفة، وانصراف جزء من الناشطين ومنهم منظمات المجتمع المدني نحو القطيعة مع المشاركة الرسمية ؛ غير أن التحولات السياسية منذ 25 جويلية 2021، لم تكن لتهدف نحو رتق الجسم الديمقراطي، أو تعديل مسارات المشاركة في الشأن العام وتغذيتها، بل كانت استثمارا كاملا في تلك الأزمات، و«ديماغوجيا تظليلية» بتعبير أندريه تاغيف André Taguieff يُراد من خلالها تدوير الفشل وتعميمه، وخلق قطيعة تامة وجذرية بين المواطن والفاعلين السياسيين والمدنيين. تعاملت أغلب منظمات المجتمع المدني بمختلف مجالات أنشطتها مع التحولات السياسية التي شهدتها تونس منذ صائفة 2021، بوصفها انقلابا على مسار 2011، وتدجينا للسياسة، وتعميقا للأزمات بمختلف مظهراتها. حيث سجّلت القوى المدنية

²⁵ عزمي بشارة، الشعبية والأزمة الدائمة للديمقراطية. مجلة سياسات عربية، العدد 40 (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 16.

²⁶ دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022. الرابط :

<https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/public.lidit.dcaf/public>

²⁷ المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات. الرابط:

<https://legislation-securite.tn/ar/law/43430#>

²⁸ Gabriella Slomp, Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception. Helsinki, 2007.

قد تكون هذه المنظمات المدنية، المنافس المباشر وحائط الصدّ أمام الشعبوية التي «استغلت قلق بعض المجتمعات المدنية بخصوص فساد هياكل النظام أو انهياره»²⁹. يظهر هذا القلق مع أزمات الديمقراطية التمثيلية التي لم يُحسن النخب والفاعلين ادارتها، أو التفكير في تجاوزها اعتمادا على مواطن قوة الديمقراطية واستغلال البنى التنظيمية والهيكلية للأحزاب، والاستثمار في نوعية الخطاب السياسي والتواصلي، وكذلك، ربط الممارسة السياسية بالتواصل المباشر مع مختلف المشاركين في الشأن العام. تبدو جملة هذه الإشارات في عمقها، من بين الأسباب الرئيسية لفشل الأحزاب السياسية في تونس سواء في إدارة المسار الانتقالي أو في عملية مواجهة الشعبوية والانتكاسة الديمقراطية.

تختلف المؤشرات المتعلقة بالبنية التنظيمية والخطاب والتواصل والمشاركة في الشأن العام عند الأحزاب السياسية، عن مثيلاتها التي تخص المجتمع المدني. يجمع الجدول الموالي أهم مميزات المؤشرات المذكورة والتي تخص الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

جدول عدد 1 : مؤشرات البنية التنظيمية، الخطاب، التواصل والمشاركة في الشأن العام بالنسبة إلى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

المؤشرات	الأحزاب السياسية	المجتمع المدني
البنية الهيكلية / التنظيمية	شبه جامدة (ستاتيكية)	مرنة
الخطاب	ايدولوجي - شبه صدامي	واقعي - مباشر
التواصل مع عموم المواطنين والمهتمين بالشأن العام	مُتقطع	مُتواتر - مباشر
المشاركة في الشأن العام	مُرتبطة بالسياق السياسي - خاضعة للتوازنات السياسية	مُختلفة - مُتعددة

المصدر : من انجاز الباحث

يُظهر الجدول الاختلافات العميقة والجوهرية بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. حيث تسمح البنية التنظيمية أو الهيكلية المرنة بما تعنيه من تدوير النخب وتداول القرار، من تجديد على مستوى الفاعلين والصورة السياسية والمدنية والفكرية. كما يُمثل الخطاب مصدر قوة تواصلية وقُدرة على التأثير في عملية حشد عموم المواطنين لصالح مُناصرة الفكرة والممارسة الديمقراطية. من جانب آخر، لا يُمكن للتواصل المُتقطع وغير المستمر مع المواطن والناخب والنخب الثقافية وغيرها، من أن يُمكن الفاعل الحزبي من أن يظهر كحامل للحل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، على عكس التواصل المُتواتر والتواجد أينما حاولت الشعبوية «ربط الكثير من المجموعات المختلفة المُحتقنة والساخطة في تشكيل واحد يُسمى الشعب»³⁰. كما لا يمكن للمشاركة في الشأن العام أن تكون خاضعة للسياق السياسي على أرضية التوازنات أو التقاء المصالح أو تنافرها؛ حيث يفقد الفاعل السياسي مربعات التوقع ونقاط التأثير، متى كانت تدخلاته رهينة التوازن السياسي وتحت املاءات تسجيل الحضور فقط، على النقيض من منظمات المجتمع المدني التي تتواجد بصورة تكاد تكون مستمرة ودائمة، وتحت عناوين المناصرة والتكوين وتقديم الدعم، والاحتجاج المدني والسياسي.

استنادا إلى مُجمل الخصائص والمؤشرات التي تخص منظمات المجتمع المدني، ومع الإمكانيات التي يمكن استثمارها في عملية مواجهة الشعبوية في حالتها التونسية، تضطلع هذه المنظمات بأدوار هامة في علاقة بفهم وتفكيك التحولات السياسية الراهنة، والدفاع على الديمقراطية في وجه التناقض القائم بين الدولة ونُخبها.

3 - رهانات المسألة الديمقراطية في تونس والمجتمع المدني

فرضت التحولات السياسية الجارية إعادة التفكير في الديمقراطية التونسية وأزماتها التمثيلية. يكتسي هذا الأمر، التساؤل حول الأدوار الممكنة لمختلف القوى السياسية والفاعلين المهممين بالشأن

³⁰ بارثا تشارجي، أنا الشعب. تأملات حول السيادة الشعبية في عالم اليوم، ترجمة بدر الدين مصطفى (الكويت : مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2021)، ص 21.

²⁹ Camille Nessel, *POPULISM THROUGH THE EYES OF HANNAH ARENDT: NOW & THEN*. The student magazine. 21/10/2016. Lien : <https://www.eyes-on-europe.eu/populism-through-the-eyes-of-hannah-arendt-now-and-then/>

عديد المقاربات تفسير الأهمية المتزايدة والمُلحة لأدوار منظمات المجتمع المدني في معالجة الأزمات سواء تلك التي تخص الدول، أو تلك التي تتسم بالعالمية. من ذلك، «نظرية الاعتماد المتبادل» التي طرحها جوزيف ناي³¹ Joseph Nye والتي يشرح من خلالها طبيعة مُجمل العلاقات الوظيفية باعتبارها علاقات قوّة وتعاون. في هذا الإطار، واستناداً على مُخرجات هذه المقاربة -على الأقل على المستوى النظري- أن تتمكّن منظمات المجتمع المدني من توظيف القدرات على التشبيك وخلق التقاطعات داخليا وخارجيا، لتفكيك التناقض القائم بين الديمقراطية من جهة، وبين الفاعل الرسمي من جهة أخرى خاصة في المرحلة الراهنة. إن التفكير في الأزمة الديمقراطية المُتزامنة مع بروز الشعبوية، يعني في جانب منه، التفكير في المجتمع المدني وفي أدواره المدنية التي تستوعب السياسة والاقتصاد وما هو اجتماعي وثقافي وغيره. في سياق تخصيص منظمات المجتمع المدني بمسؤولية التغيير الاجتماعي، والدفاع على الديمقراطية ومُكافحة الارتداد على الحريات الفردية والجماعية، يشرح صامويل هنتنغتون Samuel Huntington³² خصائص المجتمع المدني الفعّال، والتي تسمح له بمواجهة تحديات التغيرات السياسية والاجتماعية القائمة. تتمثل هذه الخصائص في :

1 - القدرة على التكيف : بمعنى القدرة على مُجاربة التطورات التي تحصل في البيئة التي يتحرك فيها المجتمع المدني. يشمل هذا التكيف :

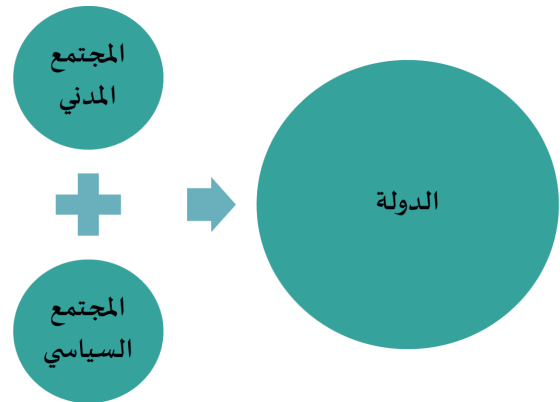
- التكيف الزمني : بمعنى القدرة على المحافظة على الديمومة والاستمرارية.
- التكيف الجيلي : يعني به مرونة منظمات المجتمع المدني في مواجهة التطور الاجتماعي والاقتصادي.
- التكيف الوظيفي : يعني به قدرة منظمات المجتمع المدني على ادخال تعديلات على جدول اهتماماتها لمواجهة المُستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

³¹ جوزيف ناي، القوة الناعمة. وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (المملكة العربية السعودية : العبيكان، 2007).

³² Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, Yale University Press, 1968, pp. 394-401.

العام. أظهرت أزمات الانتقال الديمقراطي فجوة بين الممارسة النخبوية من جهة، وبين القُدرات الاجرائية للديمقراطية التونسية في حد ذاتها، إذ تبدو أنها ديمقراطية قيد التشكيل. لذلك، ينتبه المهتمون بالشأن العام في لحظات الأزمة، إلى حجم ونوعية وكيفية مساهمة المؤسسات الوسيطة والفاعلين في عملية تحقيق الرهان الديمقراطي. في هذا السياق، تظهر مؤسسات المجتمع المدني كشعار تعبوي لمختلف القوى والفئات الاجتماعية الساعية إلى اجراء تحويلات عميقة في الشأن السياسي والممارسة الديمقراطية. يرتبط مفهوم المجتمع المدني بتلك المنظمات والمؤسسات الغير خاضعة للهيمنة التي تُمارسها الدولة -اقتربا من المعنى الغرامشي- إذ تُكوّن منظمات المجتمع المدني مع المجتمع السياسي، الدولة كمؤسسة ومجال ومؤسسات.

شكل عدد 4 : تصوّر أنطوني غرامشي لمُكونات للدولة



المصدر : انجاز الباحث

يُنشئ المجتمع المدني كيانه الذاتي وقوانينه وكيفيات تأثيره في الشأن العام من خلال المشاركة السياسية، والدفاع على مبدأ الديمقراطية باعتبارها المجال الحيوي الذي يضمن له مرونة التحرك والتأثير. بهذه الصورة، يُصبح الدفاع عن الديمقراطية، دفاعا عن الوجود المادي والمعنوي والقانوني لمنظمات المجتمع المدني. لذلك، يكون تركز منظمات المجتمع المدني في واجهة خط الدفاع عن الديمقراطية التونسية ومواجهة الانتكاسات السياسية الراهنة، شرطا وركنا محوريا من أركان استعادة الممارسة الديمقراطية، أو التفكير في الحلول الجذرية لتدبير أزمات الانتقال الديمقراطي. يحظى المجتمع المدني بأولوية لافتة في الأدبيات السياسية والفلسفية التي تهتم بالمسألة الديمقراطية، حيث تُحاول

لها أن تتحقق في ظل نظام غير ديمقراطي، يُمكن لها أن تكون رافعة أو دعامة تُذكر دائما بأولوية الديمقراطية رغم أزماتها وانتكاساتها.

خاتمة

تميّز الانتقال الديمقراطي بالقدرة على إخلاء دائرة الديكتاتورية وتعويضها بالتعددية السياسية والمدنية. كما شهدت المفاهيم السياسية والممارسة تحولات بنيوية، خلقت مشهدا حزبيا ومدنيا متنوعا، كان له عميق التأثير في سيرورة البناء الديمقراطي طيلة عقد من الزمن. غير أن التقاء عوامل عديدة ومختلفة، منها ما يتصل بطبيعة الممارسة السياسية لبعض النخب والأحزاب، ومنها أيضا، ما يهم طريقة تدبير الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ؛ عجّلت بطي صفحة الانتقال الديمقراطي بفعل إجراءات 25 جويلية 2021. أرادت أطروحة الشعبوية في حالتها التونسية أن تُسدل الستار على مبادئ الديمقراطية التمثيلية، وما يهم القدرات العملية للأحزاب السياسية والنخب. بالنظر إلى الجمود وحالة الارتداد التي ميّزت الخارطة الحزبية في تونس، والتي تعود إلى أسباب وعوامل متعددة، نجحت الشعبوية في خلق شرح بين هذه المكونات والعملية السياسية برمتها، وانحسار الأحزاب السياسية والنخب في دور المعارضة. غير أن المجتمع المدني في تونس، نجح إلى حد ما في المحافظة على أدواره الاحتجاجية أمام «مانيفستو» السياسات الشعبوية والتحولت الراهنة. مكنت ديناميكية منظمات المجتمع المدني وقدراته التنظيمية والتعبوية، من أن تكون -ولو نظريًا- جدار صدّ أمام «سلوك الدولة» بتعبير غوستاف لوبون Gustave Le Bon وأن تقف على خط التمايز بين الخطاب الشعبوي وبين التعددية الديمقراطية. لذلك، يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني مهمة تشبيك وتجميع مختلف القوى المؤمنة بجديّة الطرح الديمقراطي، وضرورة الانتباه الى ما اعتراه من إخفاقات وأزمات. يسمح استثمار الإمكانات التعبوية لمنظمات المجتمع المدني، وتدوير خطاب التنديد بالشعبوية، ودمج النضال السياسي بالنضال المدني، من أن تكون هذه المنظمات قنوات ربط بين المعارضة السياسية للتحولات الراهنة في تونس، وفي نفس الاتجاه، التفكير في مآلات العملية السياسية وتجنّب

2 - الاستقلالية : يشمل ذلك استقلالية منظمات المجتمع عن الهيمنة التي تفرضها مؤسسات الدولة وباقي الفاعلين بمختلف مجالات تدخلاتهم. تتوقّف هذه الاستقلالية على معايير مختلفة، منها :

- طبيعة نشأة مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالسلطة السياسية.
- الاستقلالية المالية.
- الاستقلال الإداري والتنظيمي.

3 - التّعقّد : ينسحب معنى التّعقّد على تعدد المستويات الأفقية والعمودية داخل منظمات المجتمع المدني، أي تعدّد هيئاتها التنظيمية وفروعها وامتدادها الجغرافي، وتنوّع أهدافها.

4 - التجانس : يكون من خلال عدم وجود صراعات داخل منظمات المجتمع المدني، وغياب الخلافات ذات التوجه الإقصائي.

يُفيد التحليل الذي يُقدّمه صامويل هنتنغتون Samuel Huntington في اكتشاف قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال عوامل التكيّف والاستقلالية والتّعقّد والتجانس. إذ تلعب هذه المؤشرات أدوارا هامة في علاقة بتأمين وسائل ديمومة النضال والتصدّي لحالة الانتكاسة الديمقراطية، كما أنها تضمن الاندماج بين المطلب السياسي والمطلب الحقوقي. كما يمكن لها أن تضمن نوعا من الاقتراب أو ربط الصلة بين المواطن-الناخب من جهة، وبين النخب السياسية من جهة أخرى، في إطار كشف تناقضات الشعبوية في حالتها التونسية، وأزمات الفاعل السياسي الجديد. في نفس الإطار، تستطيع منظمات المجتمع المدني بفضل ما تُتيحه نظرية «الاعتماد المتبادل» كما يشرحها جوزيف ناي Joseph Nye من أن «تخترق الدولة عن طريق المجلس التشريعي ونظام الطبقات الذي يشمله ويُمثله، بغض النظر عن أسلوب انتخابه، وعن طريق الرأي العام كما نُسَميه اليوم»³³.

إن الانتقال من «المجتمع المدني إلى الدولة هو أيضا انتقال من الفرد الى المواطن»³⁴ ؛ لذلك، فإن قيم المواطنة والحرية الفردية التي ترفعها منظمات المجتمع المدني، والتي لا يُمكن

³³ عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 174.

³⁴ المرجع نفسه، ص 176.

مواقع الكترونية

1 - مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات.

الرابط :

http://www.ifeda.org.tn/ar/index.php?id_page=13&lang=ar

باللغة الأجنبية

Livres

1 - ADDI Lahouari (1995), *l'Algérie et la démocratie*, la découverte, Paris.

2 - ROSANVALLON, P (2006), *La contre-démocratie. La politique à l'âge de la défiance*, Seuil, Paris.

3 - CAMAU M (SD) (1991) *Changements politiques au Maghreb*, Editions du CNRS, Paris.

4 - FERRIE J-N et SANTUCCI J-C (SD) (2006), *Dispositifs de démocratisation et dispositifs*

autoritaires en Afrique du Nord, CNRS éditions, Paris.

5 - De Tocqueville Alexis, (2005), *De la démocratie en Amérique*, L'Harmattan, Paris.

6 - Gabriella Slomp, *Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception*. Helsinki, 2007.

7 - Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, Yale University Press, 1968.

Articles

1 - Camille Nessel, *POPULISM THROUGH THE EYES OF HANNAH ARENDT: NOW & THEN*. The student magazine. 21/10/2016. Lien : <https://www.eyes-on-europe.eu/populism-through-the-eyes-of-hannah-arendt-now-and-then/>